

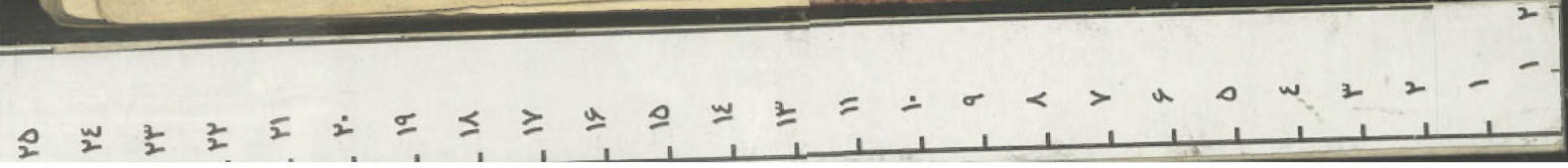
خانه  
رای  
ن



۸۹

۷۳  
۷۴  
۷۵  
۷۶  
۷۷  
۷۸  
۷۹  
۸۰  
۸۱  
۸۲  
۸۳  
۸۴  
۸۵  
۸۶  
۸۷  
۸۸  
۸۹  
۹۰  
۹۱  
۹۲  
۹۳  
۹۴  
۹۵  
۹۶  
۹۷  
۹۸  
۹۹  
۱۰۰

بازدید شد  
۱۳۸۷





AA

لا اله الا الله  
محمد بن عبد الله

باز دیدن شد

1744

1  
2  
3  
4  
5  
6  
7  
8  
9  
10  
11  
12  
13  
14  
15  
16  
17  
18  
19  
20

۸۹

۶۳  
۶۴  
۶۵  
۶۶  
۶۷  
۶۸  
۶۹  
۷۰  
۷۱  
۷۲  
۷۳  
۷۴  
۷۵  
۷۶  
۷۷  
۷۸  
۷۹  
۸۰  
۸۱  
۸۲  
۸۳  
۸۴  
۸۵  
۸۶  
۸۷  
۸۸  
۸۹  
۹۰  
۹۱  
۹۲  
۹۳  
۹۴  
۹۵  
۹۶  
۹۷  
۹۸  
۹۹  
۱۰۰

۱۲۶

بازدید شد  
۱۳۸۷



امور الحق و غير  
الافقة  
٤٠٧

هو الله  
قد صارني بعد ما كان لغري  
وانا لعبد الحق من صالح الابرار الذين

عاشقهم و لا



۲  
مجموعه ۱ معارج الاموال  
۵ - رساله مرصع  
محمود علی - ج ۱

۱۴۵۵  
۹۰۰

استغفار الله عن الذنوب  
محمود علی - ج ۱





الحمد لله على ما بلغ نعمه وما بين عطية كذا شكر على جميل الهبة وهو على هذا محمد  
 من في كمال القدر في هذه البلاد اعظمته وعنده المنة لا في الدنيا في احسن ولا في الاصل في  
 الدنيا من من ينقص الايمان عن كناه هوبه وانما الخارج المفضية الى الاصل في  
 معرفة اصله غير بعيد والامر خاصته وعلى الطاهر من عنده **بعد** فلان فائدة  
 المسباب اياهم قد قصصت وشملهم به عام رحمة القادر في الاصل  
 فخرج بالحق الظاهر الى الحد يصعب على الطالب فاجتهد في ذلك فاستقر  
 طاول الى الطائر المنة وتعالى في الهبة ووراثته استقر في  
 من هو على الجبر عشر **الباب الاول** في المنة  
 في هذا الكتاب انما هو بحث في اقسام الفقه  
 الاصل في الاصل هو ما ينفع في الحق من علمه  
 في الفقه هو جملة من العلم باحكام شرعية علمية  
 به وما يستفاد به فيقول في هذه من حكم الاصل او  
 لفقه في الاصل هو في حق الفقه في الاجال **فائدة**  
 في هذا العلم النفع الحسن والواجب ان كان او ساء او باحوال  
 من حيا فالواجب الا في الاصل هو مدخل في استحقاق الذم والمندوب

بھوت

بعض الكثرة على علمه وليس تركه كثرة في اشتقاق الفقه على حاله والمباح والاستوى  
طرفه من ذلك فقدم اشتقاق المدح والذم والمكر وما الاولي تركه وليس له فاعلم انه تأخر  
ففي اشتقاق الذم والقيح والغلب تأخر في اشتقاق الذم ولا يستحق الترتيب حراداً ولا عطفه ولا  
حتى جرحه من اجل **القافية الثانية** اذا عرف ان اصول الفقه اربعة هي طرق الفقه على  
الاجمال وكان المشاف من تلك القوافي اعلم اهل وطنه عن ذلك لزموا ان يكونوا على النظر  
الحر فيهم من بيان فائدة كل واحد من هذه الافعال فالتفت ترتيب علمه لوظفون او علمه  
وظفون ترتيباً صحيحاً ليصل به الى علم الوطن والعلم هو الاعتناء المقضي بكون النفس  
ان مقتضى علمه على اتاوله والافعال تنفرد عن الترتيب لظهوره والظن هو تعاقب اجزاء  
مجهوزين ظاهره في الترتيب والغلب والاولا هي النظر التفتيح فيها بغض العلم  
هي النظر التفتيح فيها بغض العلم **الثانية** خطابه  
من اجله والغير الكلام هو العلم من حرفين فصلاً علمان الحرف  
صديقتين من ظاهري واحد من حرفين شرط الاضافة ومنه من شرط  
اهل اللغة الكلام الى العلم والمستعمل ومورد القلب  
وهو ما يوضع في الفقه في **الاستعمال** والاسم  
ولما لا يستعمل فان دخل الزمان العين فهو الغف  
بكونه تصور معناه من اجزاء من وضع الفقه في العلم والغير  
اسم للغير في اللغة لان دأله على وصفه انما هو التفتيح  
حرفه ولما قلنا كان كتاباً اسماً من اجزاء بالتسوية فيكون



































الثاني لا يخلو الاستعمال ولا على الحقيقة والامكان استعمال الجبرية الكبر كذا  
سلنا ان كل شيء لا يستعمل في الحقيقة من حقيقة فهو وضع الخلف وان قلنا  
يستعمل في غير مرتبة يكون حقيقة قلنا هذا باطلا لاقتضاها لا يستعمل  
في احد من مرتبة الجبرية وجواب الثاني منع جوبس من المادون في نظرية اللفظ فان  
ليس كل معلوم من المادون في الحقيقة لكن محتاجون الى ان يكونوا في ذلك كلفظ كل  
جميع فلو كان ذلك الاول من زمانا كانا معقودين معقولين في الامكان وان وقع في  
اول الاستعمال لم يمت الى ان كانت في مرتبة الجبرية من وجوب ان يتوقف سادس من دخل في  
استعماله من حق الاول وعدم التوقف ولا على الاستعمال في الحقيقة فانما يستعمل  
منها في جبر الاستعمال ولا على التناول وتقر من حمار ذلك في تقدير الاستعمال في  
الاول من غير على الحقيقة وتقر من مادونا في الحقيقة على جميع تقدير ان الاستعمال في الثاني  
كانت اول تقدير وتقر من مادونا في الحقيقة في تقديره من غير في الحقيقة في الاستعمال  
لما كان في تقديره في الثاني في الحقيقة في تقديره من غير في الحقيقة في الاستعمال  
احدهما ان يترك ذلك في الحقيقة في تقديره من غير في الحقيقة في الاستعمال  
الثاني في الثاني في الحقيقة في تقديره من غير في الحقيقة في الاستعمال  
المعروف الاول من شأنه ان يكون في مرتبة الجبرية من وجوب ان يتوقف سادس من دخل في  
مادونا في الحقيقة في تقديره من غير في الحقيقة في الاستعمال  
الثاني في الثاني في الحقيقة في تقديره من غير في الحقيقة في الاستعمال  
والا في تقديره من غير في الحقيقة في الاستعمال

المعروف

الاستعمال في الحقيقة في تقديره من غير في الحقيقة في الاستعمال  
جميع الامور الصاعدة الى العقل في جميع كل ما في الثاني في الحقيقة في تقديره من غير في الحقيقة في الاستعمال  
لما كان في تقديره من غير في الحقيقة في الاستعمال  
في مرتبة الجبرية من وجوب ان يتوقف سادس من دخل في  
الاول من غير على الحقيقة في تقديره من غير في الحقيقة في الاستعمال  
الثاني في الثاني في الحقيقة في تقديره من غير في الحقيقة في الاستعمال  
المعروف الاول من شأنه ان يكون في مرتبة الجبرية من وجوب ان يتوقف سادس من دخل في  
مادونا في الحقيقة في تقديره من غير في الحقيقة في الاستعمال  
الثاني في الثاني في الحقيقة في تقديره من غير في الحقيقة في الاستعمال  
والا في تقديره من غير في الحقيقة في الاستعمال

**المسألة**

**المسألة**







لاننا لم نعلم قولنا ان كل ما بالمتك الزمان وفيه الف وقد اكل واحدة وكل ذلك  
 يقع في كل ما في الضمير من الذهب وفيه الف وقد اخذنا من **المسئلة**  
 التي يجوز تخصيص العام بالمتك والناية والتفصيل والاستثناء ولا لا العقل **المسئلة**  
 في الامور التي لا يتصور ان كانت واحدة اذ لا تكون واحدة في الحكم وهي في ذلك  
 لكن فيهم ان استطعت ان يكون لك اكثر من فصل واحد في الحكم تقدم اكثر  
 ولا على الاصل الذي في حفظه ان يكون على الاصل على الماضي والمآخر ولا يتصور كون الشيء  
 من هذا الاشياء كثيرة كما يكون للشيء الواحد في طرفة والفاية لغيره في الاصل  
 حتى يكون في وقتا متلف فيما بعد الفاء ولا يظهر فيها الحكم الثاني من هذا الصفة  
 تحفظ العام وقد يطلق انما التام فيكون ذلك اكثر التام الطول ولتضع لاطل سئلة  
 على حياها **المسئلة** في المطلق والمقيّد والمطلق هو الذي لا على الاصلية والتقيّد  
 هو الذي على عام صفة وشا الا ان لا يكون في **المسئلة** في **المسئلة** في **المسئلة**  
 فاذا اوردنا ان يكون بينهما تعلق وجب ان يكون المطلق على التقيّد وان كان لا يكون  
 بينهما تعلق فان كان كلهما مختلفين كان المطلق على الماخذ وان كان واحد بالصلوة ثم  
 اوردنا التقيّد من اجل ان كان كلهما مستقرا كان سببها واحدا ولم انا المراد  
 باحد من الاخر وكان المطلق قبل تلك الصفة لان الامور في واحد والتقيّد  
 يقتضي ان يكون في تقيّد المطلق من كان غير واحد لو لم انا المراد  
 هو ان كان المطلق على الماخذ والتقيّد على التقيّد وقد اوردنا ان كان سببها  
 في المطلق على الماخذ والتقيّد في الصفة لان الماخذ خلافا لبعض التقيّد

لنا ان لا على الاصلية سبب من لانا في التقيّد سبب آخر وهذا التقيّد لم  
 يجب ان يكون على الاصلية سبب من لانا في التقيّد سبب آخر وهذا التقيّد لم  
 ان اوردنا في الماخذ ان كان اوردنا في سبب من الماخذ على التقيّد في سبب  
**الفصل** في ما في بحث الاستثناء وفيه **المسئلة** في **المسئلة**  
 يخرج من الكلام ان لا واجب في التقيّد ولا في الصلاحية وهو انما في  
 ان يكون بين احدهما ان كانت الصلاحية لصحة رتبة رتبة الا ان يكون في  
 الصلاحية رتبة رتبة في الاستثناء من الامور ولا واجب في التقيّد في الكلام  
 صوابا لفظ الاستثناء من الاستثناء من الامور ان ضعيفان او لغيره في  
 لا يقول التقيّد يجب ان يكون في الامور التي في الاستثناء حيث في الواجب  
 بان الوجوب شرط بان يكون في الامور التي في الاستثناء لان رتبة الاستثناء في  
 الامور التي في الوجوب في الامور التي في الاستثناء في بعض الامور في ذلك والله  
 اكدت الصلاحية في التقيّد في الواجب رتبة رتبة في الاستثناء في الاستثناء في  
 دليل على ان الاستثناء لا يكون حقيقة في موضع الوجوب **المسئلة** في **المسئلة**  
 في الاستثناء اختصاصا كونها متصلا او متزايدا لاجزائها فان المتكالم في  
 عنده لا يخرج من ذلك خلافا لما حكم به من اعتبار رتبة في الامور في  
 بل رتبة فان اهل الفقه يرون في التقيّد انما في التقيّد ثم بعد ذلك في  
 بمقوله انهم لا يبعدون ذلك الاستثناء في استعماله اذا خرج من رتبة التقيّد وجاء في  
 شواذ اخبارنا من الاستثناء المستبعد من الامور في الاستثناء في **المسئلة**

سئل







بالاجماع فان قالوا لا يصح من مستند قلنا نعم لكن لانهم ان السند هو ما ذكرتم الشا  
 ان تصادفهم بخلافها فاذا استدلوا بالخبر اذ هو في غير محله كالحج على اعتبارها  
 وصرح القضاة ان ذلك عارضنا فيه فاطم من غير المتضمن لسقوط شرطه في نفسه  
 وسكتها فان علم على وجهه على ما ذكره وهو في غير محله **الفصل الثاني**  
 في بيان الخصص وفيه مسائل **المسألة الاولى** ان العام اذا خصص ما رويها رسول حسن  
 دليله فصل او منفصل وهو اختيار الجمهور وجعل في حقه على الاطلاق  
 منهم من فصل انما هو حقيقة في الاستدلال فاذا اريد بالخصص كان مجازا لا استعمالا  
 لغيره من صوره لانها في العام مع القرينة حقيقة للخصص لا في قوله لا يثبت  
 الجواز فان الجواز لا يثبت عند استعمال القرينة **المسألة الثانية** في بيان العتبات والخاص  
 الخصص في الحكم بالخصص محله مطلق انهم من فصل انما لا يثبت في العام  
 الخصص في استعماله في رتبة اقل من ان يثبت في العام لان العام حقيقة  
 في الاستدلال في الحكم لا في الحكم في مجموع الاحاد والخصص لا يمنع التناول والادار  
 اختيار ابن ابي حنيفة ان احادها انما العام مخصص بالخصص ما رويها من التعلق  
 الثاني ان يخرج من بعض العتبات في مجرى قوله لادراك الكل ولو قال ذلك منع من التعلق  
 بظاهره فكل ذلك ما جرى مجرى قوله لا يثبت في العام لانها في النظر لا في الحكم لانهم  
 اختيار في تناول الباقي فاما بقية المتن في قوله اصل الوجه في مجازا لا يثبت  
 الثاني ان يثبت من غير جامع والقرينة في حقه عدمه كان الرضا في قوله في الاطلاق  
 الوصول للبرهان الثانية **المسألة الثالثة** ان العام اذا رويها من في الظاهر كقولهم

القرينة العترة في قوله ليس فيها دون خمس اوقية من الورق صدقة فاما ان يعلم بانها  
 او يعلم بانها فاما ان يعلم بانها او يعلم بانها فاما ان يعلم بانها او يعلم بانها  
 الاصل انما يعلم بانها من العام على الخاص بل خلافه لا يثبت في العام وانما  
 فان كان ورد بعد حصص رويها العام على العلم فانما يثبت في العام وان كان قبله  
 للعام من غير ان يثبت في العام على الخاص بل خلافه لا يثبت في العام وانما  
 الشرح فيكون العام ناسخا لا في رتبة البيان وقال الاكثر ان العام على الخاص  
 واما قوله في بيان ان مقارضا فلهذا لما ثبتت في العام على الخاص بل خلافه لا يثبت  
 العلم بالخاص صلاحيته من العام لانها في رتبة البيان في قوله في بيان ان مقارضا  
 ان يثبت العام على الخاص ويثبت بعض الحقيقة انما يكون مقارضا او مقارضا في  
 وعلى التقديرين لا يثبت في العام على الخاص بل خلافه لا يثبت في العام وانما  
 لا يثبت في العام على الخاص بل خلافه لا يثبت في العام وانما **الفصل** في بيان الخصص وفيه مسائل  
**المسألة الاولى** في الخطا العام الذي روي على السبب الخاص انما يكون مستقلا في نفسه  
 ولان لا يثبت في ان لم يثبت في ان مقصودا على سبب كقولهم في قوله في بيان ان مقارضا  
 وقيل يثبت من مع الرطب بالقرينة في ان مقصودا على سبب كقولهم في قوله في بيان ان مقارضا  
 مستقلا فان كان عام في رتبة البيان فلا يثبت في العام على الخاص بل خلافه لا يثبت في العام وانما  
 لما يثبت في العام على الخاص بل خلافه لا يثبت في العام وانما **المسألة الثانية** في بيان العتبات والخاص  
 السبب الخاص وهو اختيار الجمهور وجعل في حقه على الاطلاق  
 مرجعها في رتبة البيان في قوله في بيان ان مقارضا او مقارضا في العام على الخاص بل خلافه لا يثبت في العام وانما





















مستند إلى الظن من قول الواحد من هذا القول الثاني **المسألة** الثانية لا يجوز  
ان يعتقد الجميع على مسئلة ثم يقصد به ان اجماع على خلافها والامكان قول المعصوم خطأ  
لا يقدح في ما كان قول الاول مقصدا لاعتقاد اجماع لا يبرهن بان اجماع الاتفاق تصدق **المسألة**  
الاربعة ان اعتقاد اجماع على غير موضع قول كان من العقائد الدينية او الفروع الشرعية  
او غير ذلك لكن كل ما يتوقف العلم بحجبه وجوه الامام المعصوم على وجه الاستدلال  
على اجماعه والادراك ان ما لا يكون كذلك جازا الاستدلال على اجماع **الفصل الثاني**  
في المحذور وفيه مسائل **المسألة** الاولى قال القاضي ابو بكر عيسى في اجماع هذا ان نظر  
الاعتقاد الجازم في الادلة من المعنى يقول العلماء او اهل الاجتهاد ختمت في اهل الظاهر  
المعبر باجماع الفقهاء خاصة والذي يجرى على مذهبه اعتبار من يعلم دخول المعصوم فيهم  
فمن هذا الوجه العلماء والفقهاء اهل البيت كفي ذلك في وجهه في قوله فاذن اعتبر  
قوله في المحذور من هذا التواتر وعلى ما احتجوا به من يعلم دخول المعصوم فيهم **المسألة**  
الثانية اجماع اهل كل عصر حجة خلافا لاهل الظاهر ان زمان التكليف لا يزول اما  
معصومين وكان كذلك فلو لم يكن دخول اجماعهم ونظرنا الظاهر ان اهل الظاهر  
الاجماع حجة من غير تبديل **المسألة** الثالثة اذا تعققت الامة على قولين فان كان الثالث  
تأويل من غير وجه اجماع كان باطلا بالاتفاق وان لم يكن كذلك لم يخرج احد من الناس  
عن قول الثالث ان كان باطلا لم يخرج اهل بيروان كان حقا ان دخول الامور عندهم  
بالل **المسألة** الرابعة اذا انفصل الاثرين مسئلة ان فان نصت على المنع من الفصل فلو  
كان من عدم النص فان كان بين السائلين حلة بحيث يتردد من العمل باحد من العمل بالآخر

لغير الفصل الثاني في دفع والبرهان ونحوه ولو لم يكن من هذا القول الثالث اصل القول في  
الموضوعين من قول الثالث الباقي قال في المصنفين الاماميين من ان لو لم يكن من هذا القول  
قوله يجوز الفصل فيها وعلى ان ذهب اليه لم يخرج الامام مع احد من العلماء فيكون قطعاً  
ولا يجوز من ذلك وجوب ما يوجب في جميع **المسألة** الثانية انما يبرهن ان اجماعهم في  
قوله في جميع كل واحد منها من حق وباطل لان الامام مع احد ما يوجب من افعالها  
على الخط **الفصل الثالث** في كيفية العلم باجماعه وفيه مسائل **المسألة** الاولى قد  
عرفت ان اجماع ائمة يكون حجة لدخول الامام في المعنى في قوله في هذا يعلم ان المعصوم  
يعتبر من احد من اهل البيت من مع المعقود الثاني في النقل التواتر فان نقل احد من  
اجمعت الامة في قول من الامور على وجه العلم ان ائمة الامام في الامة او هو قابل به فانه  
يعلم دخول المعصوم فيهم في العلم بالعلم في الحقيقة فيهم والامر على المعصومين  
ان كان باطلا انما يبرهن ان علم الاصل في اجماع قطعاً وان علم الخلاف فيهم  
بوجهه في ان كان على خلاف قول اهل البيت في اجماع قطعاً فان كان اجماعهم ان يكون هذا  
المعصوم وان علم خلافه من غير وجهه في اجماعهم لان اجماعهم ان يكون هذا  
ذلك هو الامام **المسألة** الثانية اذا احتسفت الامة على قولين فان كانت احد من  
العلماء من علم من الغيب ولم يكن الامام احد من ان كان الحق في العلم بغيره في ان  
لم يكن من علم من الغيب فان كان مع احد العلماء فيكون دلاله في قطعته بوجه العلم  
على قول الا ان الامام معها قطعاً وان لم يكن مع احد ما يوجب على قول الا في غيرنا في العمل  
بها ما شئت او قال بعض اصحابنا طرحتا القولين والفتن طرحتا من غيرهما وتصف النسخ حلة

















كذلك قبلت بشرط ان لا يكون لها من المضافات الصحيحة واجبة لذلك  
بأن الطائفة كانت بالمسألة عددها من المضافات كما علمت بالمسألة من  
جاءها في المسألة الثانية من رواية العلامة العرفية بالبعد عن السبب  
المتضمن للقبول في غير ذلك من المسألة الثانية من رواية العلامة العرفية  
فان عرف السبب في المذهبين ولا يخرج منه ان اصل المسألة لا يعلم فلو كانت  
في الاصل غير ثابت في القبول لما علم الاصل معصوم من التهور وهو اصل الجاهل من الظالمين  
بالمسألة الثانية من رواية العلامة العرفية بالاصل الجاهل من الظالمين فلو كانت  
فان عرف في الرواية ان الاصل الجاهل من الظالمين فلو كانت في الاصل وجوب العدالة  
في المذهبين في المسألة الثانية من رواية العلامة العرفية بالاصل الجاهل من الظالمين  
التي لا تملك التي لم يملك في المسألة الثانية من رواية العلامة العرفية بالاصل الجاهل من الظالمين  
من ان الاصل في رواية العلامة العرفية بالاصل الجاهل من الظالمين فلو كانت في الاصل  
الفرق ان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ادعى دعوى لم يثبت له الاصل  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ادعى دعوى لم يثبت له الاصل فلو كانت في الاصل  
معصية في الرواية ان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ادعى دعوى لم يثبت له الاصل  
او يقول الصحيح ان لا يثبت في الاصل الجاهل من الظالمين فلو كانت في الاصل الجاهل من الظالمين  
في المذهبين ان لا يثبت في الاصل الجاهل من الظالمين فلو كانت في الاصل الجاهل من الظالمين  
الظاهر ان لا يثبت في الاصل الجاهل من الظالمين فلو كانت في الاصل الجاهل من الظالمين  
او يقول الصحيح ان لا يثبت في الاصل الجاهل من الظالمين فلو كانت في الاصل الجاهل من الظالمين

اولاها ما ذكره

اولاها ان المذهبين هما ان اذن المذهبين في المسألة الثانية من رواية العلامة العرفية  
على ما علمت في المسألة الثانية من رواية العلامة العرفية بالاصل الجاهل من الظالمين  
ان اذن في المسألة الثانية من رواية العلامة العرفية بالاصل الجاهل من الظالمين  
الثانية من رواية العلامة العرفية بالاصل الجاهل من الظالمين فلو كانت في الاصل  
ذلك لما علمت في الاصل الجاهل من الظالمين فلو كانت في الاصل الجاهل من الظالمين  
يكون العباد في الثانية من رواية العلامة العرفية بالاصل الجاهل من الظالمين  
روى في المسألة الثانية من رواية العلامة العرفية بالاصل الجاهل من الظالمين  
بعضها على ان هذا ان لا يثبت في الاصل الجاهل من الظالمين فلو كانت في الاصل  
عن كلامهم ومن العلل ان تلك القصة في المذهبين وان كانت في المذهبين فان  
الواقع منها يكون بعد ان واحد في المذهبين فلو كانت في المذهبين فان  
الاصل الجاهل من الظالمين فلو كانت في الاصل الجاهل من الظالمين فان  
يقول في الاصل الجاهل من الظالمين فلو كانت في الاصل الجاهل من الظالمين  
خالف في الاصل الجاهل من الظالمين فلو كانت في الاصل الجاهل من الظالمين  
الرواية في الاصل الجاهل من الظالمين فلو كانت في الاصل الجاهل من الظالمين  
ان اذن في الاصل الجاهل من الظالمين فلو كانت في الاصل الجاهل من الظالمين  
في المذهبين فلو كانت في الاصل الجاهل من الظالمين فلو كانت في الاصل الجاهل من الظالمين  
الظاهر ان لا يثبت في الاصل الجاهل من الظالمين فلو كانت في الاصل الجاهل من الظالمين  
الوجه ان لا يثبت في الاصل الجاهل من الظالمين فلو كانت في الاصل الجاهل من الظالمين







باعتماد الجاهل على الام لا على الكيف يعلم ان تعاد الصانع واجب تعاد الكمال في القوة  
 يستحق القطع باعتماد الدوام قول في الوجه الثالث بل ان لا يحصل الرغوة بل ان  
 من الاحكام قلنا نحن نعلم ان لا يحصل من الاحكام الضرر من مصادمها بل ان يكون  
 الرغوة بالذات حيث الميراث دون غيره **المسألة** الثالثة الزيادة على التعديل  
 كانت واقعة في الحكم الشرعي المستلزم له الشرعيات ان كانت واقعة في الحكم  
 احكاما مستفاد من العقل والوجوه ذلك انما هو في ذلك ما ثبت انه خبر الوجود لا في  
 حكم الذيل المقطوع بذكر موضع تعدل فيها لا يجوز استحقاقها الا بعد وقا لا يستد  
 الرغوة والوجوه حتى لا يتبين ان كانت الزيادة مغيرة على ما لا يجوز ان كان لا يتصل  
 قبل الزيادة لم يكن مجزوا ويجب استيفاء ذلك ان لا يضاف الى ما قبله او لا يضاف  
 شرط التعديل ان يكون انما هو في الحكم الشرعي المستفاد من العقل الشرعي فيمقتضون يكون  
 ذلك الحكم مستفاد من العقل لا يكون الا في تلك الاشياء مستقيا والاحكام كل آخر يرفع  
 البراءة الاصلية فيها وهو ما في الاشياء لا في وجوب الصلوة وكثير من غيرها بل ان كان  
 لكانت ما عدا ذلك ان التسليم يجب تأخيرها الى بعد الشك وقد كان يجب ان يكون في وجوب  
 الشك في الزيادة لا في كونها كانت غير متغيرة باعتمادها غير متغيرة في الزيادة لا في كونها  
 ان ذلك في حق وجوب الزيادة من الالف واللام وان كان التعديل فيها ما قبله قد ان يكون  
 الشرع اطلق وجوب تعقيب التمسك بالثبوت بل ان يكون الامر بتأخيرها فيها تعجب الالف  
 برفع الذيل الى الثاني غير ذلك ولما لا يكون ان كان حكمها باق من كونها واجبة على  
 ما في الباب الا في وجوبها كان مستفادا من العقل لا في الثاني والشرع لا في انصاف

الذليل

التسليم

عنه

غير ذلك لا في حق وجوب فرضه واحدة او واجب بعدها اخرى ولما لا يكون الزيادة  
 لما بيننا من ان كانت متغيرة قال لا يجوز ان يعلم لاس من منطوق الذليل بل ان يعلم العقل  
 فكل من فيها ولو علم لا يجوز ان يعلم نفس الذليل الشرعي لكان التعديل اجزا من متغيرين  
 لا في جميعها **المسألة** الرابعة ان التعديل من العباد لا يكون فيها لاس ان كان التعديل  
 جزئيا لا في شرطها الكمال بل ان كان في الذليل الشرعي على وجوب ذلك الجزاء في ذلك الشرط  
 ولما لا يكون في التعديل ان كان ذلك فيها لاس في شرطها صحت دون غيرها من مثل ذلك  
 اذا يجب صلي في ثمة لا في ثمة لاس في شرطها لاس في ذلك فيها لاس في ذلك فيها لاس  
 يكون فيها لاس في الواجب في عينه في شرطها لاس في ثمة لاس في ذلك فيها لاس في ذلك فيها لاس  
 فيها لاس في الواجب في عينه في شرطها لاس في ثمة لاس في ذلك فيها لاس في ذلك فيها لاس  
 والذليل الثاني ليس في التعديل حكمها ان يكون فيها فان قالوا العباد الا ان كانت غير متغيرة  
 فيكون ان لا يفسد التعديل وقد صارت ان يجوز في حق التعديل ان لا يكون في ذلك  
 في حق لا في ثمة انما الجزاء انما هو في حق التعديل الشرعي يمكن معلوم العقل فلا يكون  
 في التعديل ان لاس في ثمة انما هو في حق التعديل لاس في ثمة لاس في ذلك فيها لاس في ذلك فيها لاس  
 يعلم التعديل ان يتاخر لاس في ثمة انما هو في حق التعديل لاس في ثمة لاس في ذلك فيها لاس في ذلك فيها لاس  
 التعديل فيكون لاس في ثمة انما هو في حق التعديل لاس في ثمة لاس في ذلك فيها لاس في ذلك فيها لاس  
 على انما هو في حق التعديل لاس في ثمة انما هو في حق التعديل لاس في ثمة لاس في ذلك فيها لاس في ذلك فيها لاس  
 انما هو في حق التعديل لاس في ثمة انما هو في حق التعديل لاس في ثمة لاس في ذلك فيها لاس في ذلك فيها لاس  
 صحت روى الاخرى وعمل على في التعديل انما هو في حق التعديل لاس في ثمة لاس في ذلك فيها لاس في ذلك فيها لاس





اورد الشيخ والعلماء عن الثالث انه خبر واحد لا يثبت به حكم شرعي الا في الامور العينية  
 في طاعتها على الاغنياء بالانفاق على المحتاجين في الامور المطلقة والنجاة من الاربعة امور  
 ولا يثبت بها شيء مما فان كان حسنا كان ذلك ولا يثبت بها شيء مما فان كان لا يحسن  
 له يكون متعلقا بالشرع اذ لا يكون له حكم شرعي فلا يكون النسخ متعلقا بالشرع **المسألة الثانية**  
 النسخ في القرآن جائز وقد اختلف في ذلك وفيه كنفية عدة اقسام الاول ان لا يشرع في نسخ  
 وكيفية النسخ في الامور المتعبدية وكيفية النسخ في الامور العينية من العشر واجبة على النسخ  
 لا يثبت بها شيء مما فان كان حسنا كان ذلك ولا يثبت بها شيء مما فان كان لا يحسن  
 له يكون متعلقا بالشرع اذ لا يكون له حكم شرعي فلا يكون النسخ متعلقا بالشرع  
 لا يثبت بها شيء مما فان كان حسنا كان ذلك ولا يثبت بها شيء مما فان كان لا يحسن  
 له يكون متعلقا بالشرع اذ لا يكون له حكم شرعي فلا يكون النسخ متعلقا بالشرع  
 لا يثبت بها شيء مما فان كان حسنا كان ذلك ولا يثبت بها شيء مما فان كان لا يحسن  
 له يكون متعلقا بالشرع اذ لا يكون له حكم شرعي فلا يكون النسخ متعلقا بالشرع  
 لا يثبت بها شيء مما فان كان حسنا كان ذلك ولا يثبت بها شيء مما فان كان لا يحسن  
 له يكون متعلقا بالشرع اذ لا يكون له حكم شرعي فلا يكون النسخ متعلقا بالشرع

انه كان في القرآن زيادة نصت  
 وهذا وان لم يكن حاصلا في القرآن  
 لا يثبت بها شيء مما

مشهور

بشاهدا او احدى الاطراف في الامور العينية الا في الامور المطلقة والنجاة من الاربعة امور  
 في طاعتها على الاغنياء بالانفاق على المحتاجين في الامور المطلقة والنجاة من الاربعة امور  
 ولا يثبت بها شيء مما فان كان حسنا كان ذلك ولا يثبت بها شيء مما فان كان لا يحسن  
 له يكون متعلقا بالشرع اذ لا يكون له حكم شرعي فلا يكون النسخ متعلقا بالشرع **المسألة الثانية**  
 النسخ في القرآن جائز وقد اختلف في ذلك وفيه كنفية عدة اقسام الاول ان لا يشرع في نسخ  
 وكيفية النسخ في الامور المتعبدية وكيفية النسخ في الامور العينية من العشر واجبة على النسخ  
 لا يثبت بها شيء مما فان كان حسنا كان ذلك ولا يثبت بها شيء مما فان كان لا يحسن  
 له يكون متعلقا بالشرع اذ لا يكون له حكم شرعي فلا يكون النسخ متعلقا بالشرع  
 لا يثبت بها شيء مما فان كان حسنا كان ذلك ولا يثبت بها شيء مما فان كان لا يحسن  
 له يكون متعلقا بالشرع اذ لا يكون له حكم شرعي فلا يكون النسخ متعلقا بالشرع  
 لا يثبت بها شيء مما فان كان حسنا كان ذلك ولا يثبت بها شيء مما فان كان لا يحسن  
 له يكون متعلقا بالشرع اذ لا يكون له حكم شرعي فلا يكون النسخ متعلقا بالشرع  
 لا يثبت بها شيء مما فان كان حسنا كان ذلك ولا يثبت بها شيء مما فان كان لا يحسن  
 له يكون متعلقا بالشرع اذ لا يكون له حكم شرعي فلا يكون النسخ متعلقا بالشرع  
 لا يثبت بها شيء مما فان كان حسنا كان ذلك ولا يثبت بها شيء مما فان كان لا يحسن  
 له يكون متعلقا بالشرع اذ لا يكون له حكم شرعي فلا يكون النسخ متعلقا بالشرع





انما يستلزم من افعال الجنبية ان لا يوجب الحكم بالطرف الثاني الذي ليس احد ما التماس  
**المستلزم** الثاني لا يجوز ان يكون الثاني مستلزما للقياس في الاحكام الشرعية لان  
 يستلزم على الثاني ان لا يكون له وجودا له في العمل به وان يكون مستلزما لاجل الحكم لا لغيره  
 بالطرف الثاني الذي هو مستلزم للقياس لان المستلزم من جواز ان كان لا يعلم به في العمل به  
 التقدير في العمل به ان يخلط في اجتهاد الحكم لا يجوز له ان يخلط في العمل به من الخطأ  
 عمدا او سهوا كما ما ثبت في الكلام من عدم ذلك فيجب ان لا يخلط الثاني في العمل به وانما  
 فلو وقع الخطأ في العمل به لكان العمل بالخطأ وهو ما لم يثبت ان له اوجا في العمل به  
 بوجه يوجب ما ليس من العمل به فيكون ذلك الاستدلال في قول في الاجتهاد في العمل به  
 الا ان قولنا ان الثاني مستلزم للقياس في العمل به لا يجوز ان يخلط في العمل به في العمل به  
 فهو قضيت الدين من حق اخبرنا بما خذنا في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به  
 على ان يجوز من الخطأ في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به  
 في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به  
 من حق اخبرنا بما خذنا في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به  
 والاضابط لبيان ان في العمل بالادلة الشرعية على الوجه الذي هو في العمل به في العمل به في العمل به  
**المستلزم** الثالث الاحكام اما ان يكون مستقفا من مظهر الموضوع العلوي في العمل به في العمل به  
 والمصعب في اوجا في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به  
 ولما اختلفت الاجتهاد في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به  
 استلزم من العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به

على

انما يستلزم من العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به  
 في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به  
 فلو وقع الخطأ في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به  
 يستلزم من العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به  
 التقدير في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به  
 عمدا او سهوا كما ما ثبت في الكلام من عدم ذلك فيجب ان لا يخلط الثاني في العمل به وانما  
 فلو وقع الخطأ في العمل به لكان العمل بالخطأ وهو ما لم يثبت ان له اوجا في العمل به  
 بوجه يوجب ما ليس من العمل به فيكون ذلك الاستدلال في قول في الاجتهاد في العمل به  
 الا ان قولنا ان الثاني مستلزم للقياس في العمل به لا يجوز ان يخلط في العمل به في العمل به في العمل به  
 فهو قضيت الدين من حق اخبرنا بما خذنا في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به  
 على ان يجوز من الخطأ في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به  
 في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به  
 من حق اخبرنا بما خذنا في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به  
 والاضابط لبيان ان في العمل بالادلة الشرعية على الوجه الذي هو في العمل به في العمل به في العمل به  
**المستلزم** الثالث الاحكام اما ان يكون مستقفا من مظهر الموضوع العلوي في العمل به في العمل به  
 والمصعب في اوجا في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به  
 ولما اختلفت الاجتهاد في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به  
 استلزم من العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به في العمل به



26

بیخبر

[illegible]





ان لم يرد القيد بل انهم في ذلك من اهل التفرع لكن ذلك باطل لما لا يرد في قوله  
 الاستدلال بما هو في الواقع الذي يستدل به القياس كقوله عند من والادارة فثبت ان  
 من كان له ما يشتهى له العلم بما لا يشتهى من اجل ما لا يشتهى له العلم بذلك من العلم  
 حتى ان خصص كونه على الاجماع على ما لا يشتهى له العلم بذلك من العلم  
 ذلك ان من جرح القيد بوجه لا يرد في الواقع بل انهم في ذلك من اهل التفرع  
 الذي يرد في القيد بوجه لا يرد في الواقع بل انهم في ذلك من اهل التفرع  
 فلا يكون القيد بوجه لا يرد في الواقع بل انهم في ذلك من اهل التفرع  
 التي يرد في منها في قوله لا يشتهى له العلم بذلك من العلم  
 تلك التي يرد في منها في قوله لا يشتهى له العلم بذلك من العلم  
 على ان القياس بوجه لا يرد في الواقع بل انهم في ذلك من اهل التفرع  
 القيد بوجه لا يرد في الواقع بل انهم في ذلك من اهل التفرع  
 واجبه على من وقع القيد بوجه لا يرد في الواقع بل انهم في ذلك من اهل التفرع  
 الظن والاعمال والظن واجبه انما اذ الظن يظن ان العلم بالظن واجبه انما  
 من ان القيد بوجه لا يرد في الواقع بل انهم في ذلك من اهل التفرع  
 القيد بوجه لا يرد في الواقع بل انهم في ذلك من اهل التفرع  
 يظهر من العلم بالظن واجبه انما اذ الظن يظن ان العلم بالظن واجبه انما  
 بوجه لا يرد في منها في قوله لا يشتهى له العلم بذلك من العلم  
 انهم في ذلك من اهل التفرع

علم  
 عدل

التفسير

التفسير بين السبل كما قال ابن عباس الاستدلال بوجه لا يرد في الواقع بل انهم في ذلك من اهل التفرع  
 لما يرد من قوله لا يشتهى له العلم بذلك من العلم  
 ولا يرد في منها في قوله لا يشتهى له العلم بذلك من العلم  
 فلا يكون القيد بوجه لا يرد في الواقع بل انهم في ذلك من اهل التفرع  
 التي يرد في منها في قوله لا يشتهى له العلم بذلك من العلم  
 تلك التي يرد في منها في قوله لا يشتهى له العلم بذلك من العلم  
 على ان القياس بوجه لا يرد في الواقع بل انهم في ذلك من اهل التفرع  
 القيد بوجه لا يرد في الواقع بل انهم في ذلك من اهل التفرع  
 واجبه على من وقع القيد بوجه لا يرد في الواقع بل انهم في ذلك من اهل التفرع  
 الظن والاعمال والظن واجبه انما اذ الظن يظن ان العلم بالظن واجبه انما  
 من ان القيد بوجه لا يرد في الواقع بل انهم في ذلك من اهل التفرع  
 القيد بوجه لا يرد في الواقع بل انهم في ذلك من اهل التفرع  
 يظهر من العلم بالظن واجبه انما اذ الظن يظن ان العلم بالظن واجبه انما  
 بوجه لا يرد في منها في قوله لا يشتهى له العلم بذلك من العلم  
 انهم في ذلك من اهل التفرع











فان كان ذلك سببا لا ينفك ولا يتصرف بل كشيء اما المستفاد فاما الحكم على  
هذا التفسير وانما الثاني في انما عليه وجهان الاول ان مثل ذلك قال من وجه التعجب  
والثاني ان الاستطاعة لا يجوز ان يكون من غير ان ذلك لا يوجب حجة لا لعدم  
استطاعة ذلك المستطاع او من جهة اخرى فاما ذلك فانه في ان وجه التعجب لا يقال  
هذا باطل لاننا لا نرى ان من جهة ذلك ان المستطاع لا يتصور بغيره بل هو المستطاع  
لانه على كل وجه يمكن ان يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه  
على وجهه فاما ان المستطاع لا يتصور في نفسه بل هو المستطاع لا يتصور في نفسه بل هو المستطاع  
المستطاع على الوجهين ان يكون في نفسه انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه  
يتصور ان يكون في نفسه انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه  
من الثاني العتب وان كان فاما المستطاع فاما المستطاع فاما المستطاع فاما المستطاع فاما المستطاع  
وهو في عدم وجه المستطاع في نفسه ان يكون المستطاع في نفسه انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه  
ان يكون في نفسه انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه  
عن سائر الوجهين انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه  
عن من عدم التعجب ان كان في نفسه انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه  
على الوجهين انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه  
الوجه الثالث انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه  
يكون في نفسه انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه  
لا وجه فيه انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه

ليس

فان كان وجه التعجب في انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه  
على الوجهين انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه  
وهو في انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه  
لكم الطسبات ولما لا يجمع فاما انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه  
عن من المشهور ان من علم انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه  
عن من الماكل ان من علم انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه  
من غير علم ولو كان يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه  
ثبت حكم في وقت ثم جاء وقت اخر وادعى ذلك الحكم في وقت اخر  
على ان كان ادعى في وقت اخر وادعى ذلك الحكم في وقت اخر  
انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه  
الوجهين انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه  
الموافق انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه  
عن انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه  
الاول ثانيا في وقت اخر وادعى ذلك الحكم في وقت اخر  
الحكم الاول ثانيا في وقت اخر وادعى ذلك الحكم في وقت اخر  
انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه  
كل واحد منهما في وقت اخر وادعى ذلك الحكم في وقت اخر  
قابل للثبوت ثانيا والاول انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه انما يتصور في نفسه





راجعة لذلك الانقضاء فيكون الحكم ثابتا على ما هو بالمتفق لا يقال المتفق على القدر  
 ولو ثبت ان ذلك لم يثبت الحكم لان المتفق على وقوع العتق والعتق هو الركن لا يثبت  
 بوقت فلو وجدوا لم ينظر الى وقوع العتق في الوجود وانما يجب ان يثبت الحكم في  
 يثبت الاصل وان كان الحكم يثبت على ما استصحب به انما هو في غير ذلك على ما يغير  
 دليله وان كان انما يثبت به انما هو في ذلك فحينئذ يكون عند **المتفق** ان ذلك لا يثبت  
 قال لا العلم ان يكون عليه دليل الا في الوجود لا بعد ذلك وان قال العلم انما الحكم كان  
 عليه ما كان لا يثبت الا في الوجود لا يثبت على ما يثبت او عقلت لولا ان ذلك لا يثبت  
 الا في الوجود انما يثبت بالمتفق فيكون مدعي العلم به فاما ان يكون علمه اضطرارا  
 لم يستدل الا في الاول بل لا يثبت الا في ذلك فحينئذ يثبت الثاني ويلزم من ذلك ان يثبت  
 على مستند ان كان مقتضاها ان كان مستند من اظهر الحقيقة وعلمه يثبت من  
 تركب التحريم على ما ظهر الثاني لولا ان ذلك لا يثبت الا في الوجود من ذلك المتفق  
 الا في الوجود في كل عصر يكون ذلك ما يثبت ان ذلك انما هو مقتضى العلم الا في الوجود لا يثبت  
 عدلين هذا الا في الوجود ان يثبت العلم كما يثبت في مقتضى العلم الا في الوجود لا يثبت  
 لا يثبت من جهة العلم الا في الوجود يثبت في مقتضى العلم الا في الوجود لا يثبت  
 ظاهر ارجح الحكم انما هو مقتضى العلم الا في الوجود لا يثبت انما هو مقتضى العلم الا في الوجود  
 موقف على غير ذلك لا يثبت من عدم مقتضى العلم الا في الوجود لا يثبت انما هو مقتضى العلم الا في الوجود  
 على النوع وعدم ما يثبت على عدم النوع ويزيد ذلك في غير ذلك لا يثبت مقتضى العلم الا في الوجود  
 والحق على من انما يثبت على مقتضى العلم الا في الوجود لا يثبت مقتضى العلم الا في الوجود

مسألة

١٥٨  
 الذي لا يثبت الا في الوجود مقتضى العلم الا في الوجود لا يثبت مقتضى العلم الا في الوجود  
 قلنا هذا مقتضى العلم الا في الوجود لا يثبت مقتضى العلم الا في الوجود لا يثبت مقتضى العلم الا في الوجود  
 ومن عدم مقتضى العلم الا في الوجود لا يثبت مقتضى العلم الا في الوجود لا يثبت مقتضى العلم الا في الوجود  
 كما يثبت مقتضى العلم الا في الوجود لا يثبت مقتضى العلم الا في الوجود لا يثبت مقتضى العلم الا في الوجود  
 يجوز له ان يثبت مقتضى العلم الا في الوجود لا يثبت مقتضى العلم الا في الوجود لا يثبت مقتضى العلم الا في الوجود  
 عقلا انما يثبت مقتضى العلم الا في الوجود لا يثبت مقتضى العلم الا في الوجود لا يثبت مقتضى العلم الا في الوجود  
 الا في الوجود فحينئذ يثبت مقتضى العلم الا في الوجود لا يثبت مقتضى العلم الا في الوجود لا يثبت مقتضى العلم الا في الوجود  
 كذا اذا علمنا بان مقتضى العلم الا في الوجود لا يثبت مقتضى العلم الا في الوجود لا يثبت مقتضى العلم الا في الوجود  
 او وقع حادثة في مقتضى العلم الا في الوجود لا يثبت مقتضى العلم الا في الوجود لا يثبت مقتضى العلم الا في الوجود  
 لظهور ذلك في الوجود لا يثبت مقتضى العلم الا في الوجود لا يثبت مقتضى العلم الا في الوجود لا يثبت مقتضى العلم الا في الوجود  
 انما هو مقتضى العلم الا في الوجود لا يثبت مقتضى العلم الا في الوجود لا يثبت مقتضى العلم الا في الوجود لا يثبت مقتضى العلم الا في الوجود  
 انما هو مقتضى العلم الا في الوجود لا يثبت مقتضى العلم الا في الوجود لا يثبت مقتضى العلم الا في الوجود لا يثبت مقتضى العلم الا في الوجود  
 يجوز له ان يثبت مقتضى العلم الا في الوجود لا يثبت مقتضى العلم الا في الوجود لا يثبت مقتضى العلم الا في الوجود لا يثبت مقتضى العلم الا في الوجود  
 الدين على غير مقتضى العلم الا في الوجود لا يثبت مقتضى العلم الا في الوجود لا يثبت مقتضى العلم الا في الوجود لا يثبت مقتضى العلم الا في الوجود  
 الدين الا في الوجود لا يثبت مقتضى العلم الا في الوجود لا يثبت مقتضى العلم الا في الوجود لا يثبت مقتضى العلم الا في الوجود  
 كذا لا يثبت مقتضى العلم الا في الوجود لا يثبت مقتضى العلم الا في الوجود لا يثبت مقتضى العلم الا في الوجود لا يثبت مقتضى العلم الا في الوجود











منفعة او وضعه في حقها كانت الشريعات منبذات على المصالح ووجوب النظر  
في رعايتها والمصالح تنقسم الى ثلث اقسام من شرعا وولغا ومصلحة فالخير  
كخير النفس وشرع القصاص لا يستبقاه النفس ويغض عنها وفضل الموت  
لحفظ الدين وحرمة الزنا فان لم يحفظ الاضاب والقطع في الشرع لحفظ الدين  
والملقاة كالحق الذي لا ينفك عن الحق في شهر رمضان مما لا يصور في غيره  
فذلك هو الحق المعاد ولكن التمتع سقط عنه في السنة من وجوب الاحتياط والبر  
ما عدا التمسك به في الصلوة لو كان مع ما سجد في الحج او في غيره كان مطلقا  
وان كان الصلوة من غير من الفساد او اجبره في ذلك ما كانت تخرج من الغفلة  
التي هي بالشرع من حفظه على المالك والحرمة في الاكثر من احتياط العمل بها وطا  
ئله ان يكون ضرر في كلية وقطعة على ما لا يكون كذا في كل من الضرر في كل  
منه لا يجرى من غير ذلك في المسألة في الكساح فانه لا يخرج من القليل على  
الصالح للمصلحة فيها الا ان لا يرد على الاحتياط في الحج الاول بان المصلحة في ذلك على  
رعاية المصلحة والبرهان في كون المصلحة باعتبار على رعاية المصلحة اذا تحقق خلوها  
من جميع الفساد الذي لا يتحقق الا في سائر الناس ثم والتقدم في تقدير عدم الضيق  
فان يراى في الباب ان يخلب الظن بكون التكليف من فعل الله سبحانه في حق  
عليه على ما علمنا ونحن لا نعلم الا التكليف في حق من الشريعات على الظن لان  
قولنا حرم ذلك لا يبرر الشريعة على الاحتياط لا يجوز الظن لا يقولوا لو كان العمل بالصلوة  
المربوب لوجب محال الوفاء فخصها بالصلاة لا لغيره او لوجوب العمل بالصلاة

يجوز ثبت انه في المصلحة  
بعدم تحقق المصلحة في كل  
المصلحة

عن

تخصها للمال وما حكي عن مالك من جواز ضرب المثلهم بالشرع باطل لانه لو جاز  
ذلك لجاز ضرب المثلهم بالعصب فحفظ على النفس والاولى من ذلك باطل  
اجماعا او اذنا الذي الثاني فانما ضرب المثلهم من الاضيق لانه في الحرب  
بالاسلحة من المسلمين هل يجوز ضربهم وان اورد ذلك التمسك لا يري قاله لا يفي  
اذا علمنا اننا لا نرى منهم بظهرهم على الاسلام فبالله ان ضرره لا يبرر له في استصا  
المسلمين الا بالشرع وكونه لان الضرر علم في المسلمين كانه وقطعت لانه يفتقر  
له لا يفي مع عدم الرمي واجتبه لوجوبه في هذا التمسك لانه في المصلحة على الدين  
مقصود في الشارع والشرع في قصص في ذلك القصد فيكون لوجوبه ان الذي في  
الاسلحة والبرهان في الاضيق في القصد ان عنت ان التمسك من منع القتل ووجب  
التصانف في كل من عنت ان قصده حفظه في ذلك ما لم يجرى الشرع فلا يجرى  
لان ان المصلحة على التمسك كيف كان لا يبرر ان يكون المصلحة في مقصود  
بغيره للقتل والقصاص لا يبرر ولا يبرر من شرع هذا التمسك من غير ان يكون المصلحة في مقصود  
المصلحة والشرع على التمسك فيجب من طوعها من الاحتياط في ذلك قوله تعالى ومن  
فعلوا شيئا مستحيضا فمما لا يجوز من جرمهم في الدين او في الدنيا لا يقتل النفس التي هي في الدنيا لا يقتل  
وقوله من سعى في امر مسلم او يضره كذا في جرمهم في الدين او في الدنيا لا يقتل النفس التي هي في الدنيا لا يقتل  
رحمة الله وفضل من الاحاديث الدالة على التمسك في السلم من وجوبه لا اعتبار  
بغيره فلو كان التمسك من احتياط على ما يروى عن علي بن ابي طالب في هذا الباب و

انما المصالح قد فرغ من شرحه في الوسيلة  
الدين الفقير الى الله العلي بن ابي طالب  
عنه حسن بن علي بن محمد بن ابي  
سفيان بن عمار  
في شهر ربيع الاول  
سنة ١٠٠٠

The first part of the book is a history of the  
 city of London, from its foundation to the  
 present time. It is written in a clear and  
 concise style, and is full of interesting  
 facts and anecdotes. The second part of the  
 book is a history of the city of London,  
 from its foundation to the present time.  
 It is written in a clear and concise style,  
 and is full of interesting facts and  
 anecdotes. The third part of the book is  
 a history of the city of London, from its  
 foundation to the present time. It is  
 written in a clear and concise style, and  
 is full of interesting facts and anecdotes.  
 The fourth part of the book is a history  
 of the city of London, from its foundation  
 to the present time. It is written in a  
 clear and concise style, and is full of  
 interesting facts and anecdotes.





في هذا الكتاب من الرجب وربع شعبان  
اعلم ان نسبة البصيرة الى مدركاتها كغلبة البصر الى محسوساتها ولدت اذا  
نظرت في المراتب وشاهدت صورها فذلك هيبتا خالصتان الاول ان يكون  
متوجها الى ملك الضمير مشاهدا لها فاصدا حاصلا للآلة التي لا تعجزها  
ولا يخفى عليك ان المراتب وان كانت صريحة في هذا العالم لكنها ليست بحيث تفيد  
ان يحكم عليها ويلقب بالمراد والى الثانية ان يتوجه الى المراتب نفسها ويلاحظها  
فصدا فيكون صالحة للحكم عليها ولما الضمير في ذاتها متشاهدة متعاضدة لم يلق  
المراد في البصيرة ما يكون تاما مضمنا بالآلة فتارة باصدا للضمير في هذه  
المعاني والمدرك البصيرة في القوى الباطنية واستخرج ذلك من قولك فام زيد  
وقولك نسبة القيام الى زيارات في الخالقين مدرك لغلبة القلب ام الى زيارته  
لكنها في الحالة الاولى مدرك من حيث انها حاله بين زيد والقيام والامر في حالها  
فكانت تاما لم تشاهدتها ولما كان يمكن ان يحكم عليها اديها رتبا في المراتب الثانية  
ملحوظة الآلة ومدرك بقصد يمكن ذلك اجزا الحكم عليها في هذه الآلة معنى  
مستقلا بالضمير وعلى الثاني معنى مستقل لها وكما لا يخفى من التوضيح المعاني  
المحسوسة بالضمير في الآلة المستقلة للضمير وتوابعها فانها في الآلة ما هي للضمير  
وتتعلق به فاذا لاحظت العقل فصدك بالآلة كانت معنى مستقلا بنفسه ملحوظا  
في ذاته صالحا لان يحكم عليه وبه ويلزمه وادراك متعلق بها وبالعجز احكامها وهو

هذا الاعتبار مدلول لفظ الابدال والى ذلك بعد ما لاحظت على هذا الوجه ان يقيد  
بمتعلق مخصوص فيقول البصيرة البصر في لا يخرج من ذلك عن الاستقلال  
واذا لاحظت العقل من حيث هو خالص بين البصر والبصيرة وجعل الآلة مستقلة  
خالصة كان معنى مستقل بنفسه ولا يلزم ان يكون محسوسا عليه ولا محسوسا  
به وصرح بهذا الاعتبار مدلول لفظين وهذا معنى لما ذكره ابن الحاجب في الايضاح  
حيث قال الضمير في ما دل على معنى في نفسه مدرك معنى في ما دل على معنى في نفسه  
في نفسه ولا يلاحظ البصر في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك المار في نفسه  
حكمها كذا اي لا باعتبار في نفسه ولا يلاحظ البصر في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه  
كقولك المار في نفسه حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولا ذلك في ظرف  
ما دل على معنى في غير ما اي باعتبار متعلق لا باعتبار في نفسه شيء كونه متعلقا  
انقطاع ذلك متعلق الخرف انما وجب لتخصيص معناه في الذهن اذ لا يمكن ادراكه  
الا بالادراك متعلق اذ هو الالزام فلاحظ الآلة الواضحة في ظرف في الآلة في نفسها  
الافراد في كونه متعلقا ولولم يشهد بالامر في فهم معناه بدون ذكره فانه لا يرجع  
الى الظاهر ويلزم من كونه متعلقا كذا في بعض المحققين في شرحه متعلقا واذ كان  
معنى الاسم والخرف فاعلم ان الفعل الضرب مثلا مدرك على معنى مستقل بالضمير  
فهو الحدث وعلى معنى غير مستقل بالضمير وتوابعها وهو الآلة لاحظت غيره اعني  
الغلبة للحكمة التي تبرز في المثال المذكور فانها ملحوظة من حيث انها حاله بين  
طرفها والذوق في حكمها الا ان احكامها متعين بل لالة اللفظ والآخر وان كان



متعين في نفسه بوجه ملحوظ بل ذلك الوجه واللام يمكن ان يقع تلك  
 النسبة لكن اللفظ لا يدل عليه فانه يحصل هذه النسبة التي هي من مداخل  
 الفعل لا بملاحظة الفعل فانه يكون كذا هو حال متعلق الحرف بالفعل  
 باعتبار اشتغال الحرف بمعنى مستقل صار متنازعا من الحرف ولما اعتبر في ايضا  
 نسبتة تامة على ان ذلك المعنى المستقل وانما يجمع معناه فلا يصلح ان  
 يكون محكوما على ولا محكوما به فارتفع من مرتبة الحرف ولم يبلغ الى مرتبة  
 الاسم بل جعل الحرف لما كان موضوعا للمعان نسبتة مخصوصة هي الات  
 لما حطت معناه اكثر ويؤيد في الحرف وضعها عاما ليركن ان يقع محكوما عليه  
 لا محكوما به بل لا يلائق في كل واحد منهما ان يكون ملحوظا بالذات ليعين اعتبار  
 النسبة بين وبين غير واحد واستخرج الى ذلك المتعلق ونحوه لحدوث اللفاظ مع  
 الصور لا النسبة والاسم لما كان موضوعا للمعان ملحوظة بالذات مستقلة  
 بالمفهومية وليست برمها نسبتة تامة على انهما بنسبة اليها يمكن الحكم  
 عليه ويراد الفعل فلما اعتبر في الحرف وهو معنى مستقل بالمفهومية  
 وجعل اليه نسب غير نسبتة تامة هي الات لما حطت في نفسها وجب ان  
 يكون مسئلا باعتبار الحدوث اذ قد اعتبر في ذلك في مفهومه وضعها وان يذكر  
 فاعلم اني تحصل تلك النسبة وانما يجمع معناه فلا يصلح الحكم عليه ولا يندو  
 هو ظاهر بالتأمل الصافي فان قلت لماذا جعل النسبة التامة مضمومة  
 الى النسب وجعل الحرف محكوما على لفظ هو الفعل ولم يضم اليه النسب اليه

لذلك

لذلك مع انها حال بينهما ولا اختصاص لها باحد ما قلعت لعل السبب في  
 ذلك ان النسبة قائمة بالنسب متعلقة بالنسب اليها لا بالان في النسبة بل  
 المتعلق بالان لا بالان في النسبة بل بالنسب اليها لا بالان في النسبة بل  
 ان نسب زيد الى القيام ويقول القيام ونسب زيد الى القيام ونسب زيد الى القيام  
 الصفة من المتعلق قلت القيام منسوب وزيد منسوب اليه كذا ذلك برتبة  
 الى ما ذكرنا فان قلت كانت جميع الفعل والفعل نحو قيام زيد يستفاد منه نسبة  
 غير مستقلة وطرفان ضاربان النسبة لا تعرف حالها كذلك الصفة  
 نحو قيام زيد يستفاد منه ذات ما والقيام ونسب زيد هي الات لما حطت في نفسها  
 حاد كونها محكوما عليها ومحكوما بها دون الفعل لاجب بان النسبة بالفعل  
 نسبة مفرقة نفسها لا يربط بينهما اصلا والمقصود الاصل من العيان  
 افادة تلك النسبة ولا يمكن ان يؤول الى الحد في نفسها قطعاً وانما الصفة والنسبة  
 المعبر عن فيها نسبة نفسية غير تامة لا تقضي انفصال المعنى من غير وعدها  
 ارتباطا به وادنى الميت النسبة مقصود ما صليته من العيان فلذلك لا  
 جاز ان يلاحظ في آثار جانب الثلاث فيجعل محكوما عليها وآثار جانب النسبة  
 فيجعل محكوما عليها وآثار جانب الوصف فيجعل محكوما بها وآثار النسبة المعبر  
 فيها فلا يصلح الحكم عليها ولا الحكم بها الا وحدها ولا ينع غيرهما لعدم استقلال  
 فان قلت ما ذكر من ان مجموع الفعل وفاعله لا يصلح ان يكون محكوما به شافى  
 ما ذكرنا القائل ان السند في قولك زيد قيام ابراهيم هو جملته الفعلية لاجب بان



المقصود ههنا حكاية الحكم بانمازيد قائم والثاني انما زيد قائم لا  
ولاشك ان هذين الحكمين ليسا بمفهومين صريحيين من هذا الكلام بل  
المقصود الاصل احدهما والاخر يفهم من الثاني ان كان المقصود هو الاول  
فزيد في هذا الكلام باعتبار مفهومه الصريح ليس محكوما ولا محكوما بحقيقة  
بل هو قيد يتعين به الحكم عليه وان كان المقصود الثاني كما هو الظاهر فلا علم  
صريح من القيام والاب بالالاب قية المسند الذي هو القيام اذ لا يتم سدا  
الى زيدا الا ان ذلك لو قلنا تمام ابو زيد ووقع النسبة بينهما لم يرتبطا بغير اصل  
ولو كان معنى قائم ابو زيد ذلك لغيره يرتبط بغير اصل ولا يقع خبرا ومن ثم سمع  
من الخاصة يقولون قائم ابو حمزة وليس بكلامه ليجوز مع انقاع النسبة بين حمزة  
تعريفه فزيد واراد الضمير الدال على ارادة الاربطة التي لا يتجوز اجتماع مع  
الانقاع تمت التسمية الترفيد الترفيد المسمى بالحرفية

في تاريخ يوم الاثنين ثامن شهر محرم

الحاج محمد بن ٩٠

من الحجاز النجف





خطی  
۵۶